

الاثار الاقتصادية لعدم الافصاح عن الاحداث

اللاحقة لتاريخ الميزانية (دراسة تحليلية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)

م.م. زينب

عباس حميدي*

المستخلص

الاحداث التي تقع في المدة المحصورة ما بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة عليها قد تكون أحداث مهمة ولها الاثر في حياة الشركة ، وعملية الافصاح عن الاحداث اللاحقة يتم حسب نوعها ، اذ كانت احداث موجبة التعديل يتم الافصاح عنها في صلب القوائم المالية ، أما ان لم تكن كذلك يتم الافصاح عنها بشكل ايضاحات مرفقة بالقوائم المالية . ان عدم الافصاح عن الاحداث اللاحقة تؤدي الى اثار اقتصادية مهمة قد تكون من الاهمية بحيث انها قد تسبب في اتخاذ قرار غير سليم يسبب في خسائر مادية جسيمة تؤثر في حياة الشركة .

Abstract

Events occurring in the term enclave between the balance sheet dates, A date of ratification may could be an important events . and their impact on the age of the company, and the process disclosed in the heart of Financial Statements, while the subsequent events-positive amendment is disclosed in the form of explanations attached reports Finance The non-disclosure of subsequent events leading to significant economic effects may be importance and they may cause a decision improperly

* مدرس مساعد/ هيئة التعليم التقني/ معهد الادارة الرصافة/ قسم المحاسبة

مقبول للنشر بتاريخ 2009/1/4

causing enormous and losses affect on the company's position.

المقدمة :-

المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي هي مصدر المعلومات الرئيسي الذي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة ، وعليه فان قدرة التقارير المالية في التعبير عن الحقائق والاحداث المالية تعد من أهم العوامل التي تزيد من فاعلية اتخاذ القرارات ، وبما أن مستخدمي التقارير المالية تصلهم التقارير (بعد المصادقة) بعد فترة غير قصيرة لتاريخ الميزانية ، عليه اصبح من الواجب التزام معديها الاخذ بنظر الاعتبار أية احداث لاحقة ذات تاثير جوهري عليها قد تقع خلال هذه الفترة ، ولبيان تأثير الاحداث اللاحقة على سلامة التقارير المالية أختارت الباحثة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وبحثت أثر عدم معالجة احداث الحرب التي وقعت بشكل لاحق لميزانية 2002/12/31.

المبحث الاول : منهجية البحث

1 - مشكلة البحث :

وجود فترة مابين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة عليها وصدار التقارير المالية ، وخلال هذه الفترة قد تقع احداث تؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار في اداء نشاطها تسمى بالاحداث اللاحقة . يركز هذا البحث على الاثار الاقتصادية نتيجة عدم الافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية 2002 في العراق.

2 - اهمية البحث:

التعرف على كيفية التعامل مع الاحداث اللاحقة واسلوب الافصاح عنها واثرها في انتاج معلومات محدثة وغير مظلمة وفي الوقت المناسب . وتتعرز تلك الاهمية عن طريق بيان الاثار الاقتصادية التي تعرضت لها الشركة العامة للتجهيزات الزراعية نتيجة عدم الافصاح عن اضرار الحرب في الاحداث اللاحقة لميزانية عام 2002 .

3 - هدف البحث:

تجسيد الاثار الاقتصادية لعدم الافصاح عن الاحداث اللاحقة لميزانية 2002 .

4- فرضية البحث:

ليست هناك آثار اقتصادية تذكر نتيجة عدم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

5- فترة البحث:

فترة الاحداث اللاحقة لميزانية 2002 . الفترة من 2003/1/1 لغاية 2003/6/30 واثارها الممتدة للاعوام التالية .

6- اجراءات البحث:

اعتمدت الباحثة على الادبيات المنشورة التي تناولت الاحداث اللاحقة في الكتب العربية والاجنبية، فضلا عن التطبيق العملي في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ودراسة وتحليل الحسابات الختامية للاعوام 2002، 2007 ومقابلة العاملين في الشركة .

المبحث الثاني : الجانب النظري الاثار الاقتصادية للاحداث اللاحقة وأساليب الإفصاح عنها أولاً: الاحداث اللاحقة

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC الاحداث اللاحقة بموجب المعيار المحاسبي الدولي العاشر على "أنها تلك الاحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على اصدار القوائم المالية" (IASC,2001:179) ، كما عرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بموجب القاعدة المحاسبية رقم (9) لسنة 1997 بانها" الاحداث الايجابية والسلبية التي تحصل في المدة بين تاريخ الميزانية العمومية وقبل التاريخ المعتمد لاصدارها". أما المنظمات المهنية للتدقيق فقد ربطت الاحداث اللاحقة بتاريخ تقرير المدقق ، ففي قائمة معايير التدقيق رقم (1) (SAS.1) الصادر عن (AICpA) المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين في الجزء رقم (560) بأنها "تلك الاحداث أو المعاملات ذات التأثير المادي على القوائم المالية والتي تحدث بشكل لاحق لتاريخ الميزانية العمومية ولكن قبل اصدار القوائم المالية وتقرير المدقق" (Knonrath,.,2002:600) في حين عرفها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بموجب دليل التدقيق رقم (1) لسنة 1997 بأنها" الاحداث المهمة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ تقرير المدقق وتلك الحقائق المكتشفة بعد تاريخ المدقق". وقد حددت نشرة

تطبيق معايير المحاسبة الانكليزية بموجب (SSAP.No.17) فترة الاحداث اللاحقة " هي المدة المحصورة ما بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة (توقيع مجلس الادارة والموافقة على إصدارها) على القوائم المالية وهذا ما أكده قانون الشركات العراقي رقم (22) لسنة 1997 المعدل في المادة 117 .

وهناك نوعين من الاحداث اللاحقة وهما :-

1- احداث موجبة التعديل:

بموجب نشرة تطبيق معايير المحاسبة الانكليزية رقم (17) والمعيار المحاسبي الدولي العاشر على التوالي اشارة الى أنها " احداث توفر اثباتات اضافية حول امور أوأحداث كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية " (Arens 2003:677) كما بينت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (9) الى " ضرورة تعديل أرصدة بنود الموجودات والمطلوبات في الحالات أو الاحداث التي تعطي للاحداث اللاحقة دليلاً إضافياً عن تحديد المبالغ الخاصة بالافصاح القائمة بتاريخ الميزانية العمومية " (حنان /2003: 460) ، وهذا ما أوجبه المعيار الدولي العاشر نحو تعديل المبالغ المقررة في التقارير المالية لتظهر تأثير الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية الموجبة التعديل.

2- أحداث غير موجبة التعديل:-

ذكر شرويد وآخرون (2006:638) بانها" الاحداث المهمة التي وقعت بين تاريخ الميزانية وتاريخ إصدارها وهذه الاحداث تمثل أدلة على ظروف لم تكن قائمة في تاريخ الميزانية ، لذا وصفت بأنها احداث غير معدلة بموجب كل من نشرة تطبيق معايير المحاسبة الانكليزية (17) والمعيار الدولي العاشر على التوالي ، كما بينت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (9) بعدم تعديل الموجودات والمطلوبات والاكتفاء بالافصاح عن الحالات التي حدثت بعد تاريخ الميزانية العمومية دون ان تؤثر على اوضاعها في ذلك التاريخ .

بعد ان تم توضيح مفهوم الاحداث اللاحقة وانواعها ومدتها سيتم بيان كيفية الافصاح عنها :

ثانياً:الافصاح عن الاحداث اللاحقة:

يذكر محمود (2008:1) "الافصاح المحاسبي لم يعد مقتصراً على مجرد ابلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها وإنما أصبح الامر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية وكذلك فعلية أو تقديرية والتي لها تأثير ملحوظ على متخذي القرارات " ، وهذا يتطلب جانبين :

- (1) الافصاح بدرجة كافية من التفصيل بحيث تبدو واضحة ومفيدة للمستخدم .
- (2) الافصاح بشكل مركز وخالي من التفاصيل غير الضرورية بحيث يسهل فهمها مع الاخذ بنظر الاعتبار تكلفة الاعداد والاستخدام. لذا لابد من تصميم وعرض التقارير المالية بحيث تظهر الاحداث الاقتصادية المؤثرة على الشركة خلال المدة بشكل سليم وتتضمن معلومات وافية لتجعلها مفيدة وغير مضللة للمستخدمين وبشكل أوضح يؤكد مبدأ الافصاح الشامل على ضرورة عدم حذف أو أخفاء اية معلومة جوهرية مفيدة للمستثمر " (Belkaoui,2000:178) ، وأشار المعيار المحاسبي الدولي العاشر في الفقرة (20) على ضرورة الافصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ذات الاهمية لدرجة ان عدم الافصاح عنها سيؤثر على مقدرة مستخدم التقارير المالية في اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد .

كما وأكدت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (6) في الفقرة (16) الافصاح عن الاحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل في التقارير المالية أو لا تتطلب وبصورة مفصلة مع بيان أثرها القيمي على نتائج السنة المالية والفترة اللاحقة . وهناك العديد من وسائل الافصاح عن المعلومات المالية واثر الاحداث الاقتصادية ، ويتوقف اختيار الوسيلة المناسبة للافصاح على طبيعة المعلومات ودرجة اهميتها النسبية . ويؤكد مطر واخرون (1997: 379-380) الى " اهمية انتباه معدو التقارير المالية بتوفير الافصاح الملائم وعدم عرض المعلومات بمان يصعب الاهتداء اليه" ، وبشكل عام يتم الافصاح عن المعلومات المالية المهمة في صلب التقارير المالية ، بينما يكون الافصاح عن المعلومات الاخرى أما في الملاحظات ، الايضاحات المرفقة بالتقارير أو في جداول اخرى مكملة تلحق بها ، ويتطلب في بعض الحالات الافصاح عن المعلومة الواحدة لاهميتها في اكثر من مكان في التقارير المالية . لذا وفي حالات معينة " التعبير الرقمي الوارد في التقارير المالية قد يكون غير كافي ويتطلب الامر استخدام وسائل افصاح اخرى مثل: الخرائط ، الرسوم ، الاشكال البيانية ، التي تساعد على اعطاء صورة دقيقة وواضحة عنها ليسهل فهمها (الشمري، 2003: 34-35) .

وقد حدد نطاق الافصاح بموجب قانون الشركات والمعايير المحاسبية والتشريعات ذات العلاقة بما يضمن كفاية المعلومات وعدالتها ، وتأكيداً على أهمية الاحداث اللاحقة فقد اوجبت بعض المعايير المحاسبية الافصاح عن نوعي الاحداث المعدلة وغير المعدلة وبشكل مفصل ، كما الزمت الدلة

التدقيق الإدارات بالأفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية للمحافظة على سلامة اظهار التقارير المالية وعدم التضليل ، والمعايير المحاسبية المتعلقة بالأحداث اللاحقة اوجبت الافصاح عن الأحداث المادية ذات التأثير الجوهرى على مصداقية التقارير المالية ، بحيث ان حذف او تجاهل هذه الأحداث يجعل التقارير المالية مضللة ، وترى الباحثة ضرورة استخدام اسلوب عرض ملائم ينسجم مع أهمية ومادية الأحداث اللاحقة لتحقيق الهدف الاساس من الافصاح بإزالة الشك وتحويل المجهول الى معلوم بإيصال معلومات محدثة وواضحة وسليمة الى مستخدمى القوائم المالية لتساعدهم على قياس كفاءه اداء الإدارة في تحقيق أهدافها وخططها الاستثمارية وتوزيع الارباح بشكل سليم ، التعرف على الارباح الاعتيادية أو الأرباح والخسائر غير الاعتيادية التي تنشأ نتيجة ظروف معينة، تحديد مدى الاستقرار الاقتصادي للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار بمزاولة نشاطها ، التنبؤ بمستويات الاستثمار المستقبلية ، عمل المقارنات الاقتصادية على مستوى الشركة نفسها لمدد مختلفة أو مع شركات أخرى . (عيسى ، 2004 : 125- 126) .

بعد ان تم بيان كيفية الافصاح واهميته للأحداث اللاحقة سيتم بيان أثر الأحداث اللاحقة على قيمة المعلومات لنتائج الاعمال والمركز المالي .

ثالثاً: أثر الأحداث اللاحقة على نتائج الاعمال والمركز المالي

تعد المحاسبة أحد الانظمة المعلوماتية التي تعتمد عليها جهات عديدة في اتخاذ قراراتها ، وعلى الإدارة السعي بشكل دائم لتطوير نظام المعلومات المحاسبي لتلبية الاحتياجات المتنوعة لتلك الجهات عن طريق زيادة جودة المعلومات من حيث ملائمتها وامكانية الاعتماد عليها ، وينبغي تحسين الافصاح واساليب عرض المعلومات بشكل يسهل فهمها وإيصالها بالوقت المناسب ، ولغرض الارتقاء بنظام المعلومات المحاسبي الى المستوى الملائم من الموثوقية والشفافية يجب تضمينه الافصاح المناسب عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ، مع بيان أثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة ، فقد تكون هذه الأحداث من الأهمية والتاثير على قدرة الشركة الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد أو قدراتها على الاستمرار باداء نشاطها ،وعليه يمكن القول " ان القوائم المالية المحدثة باثر الأحداث اللاحقة توفر معلومات تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والملائمة ولها القدرة على احداث تغيير باتجاه كبير على نتائج المركز المالي للشركة مما لو كانت عليه في ضوء المعلومات المتاحة بتاريخ الميزانية العمومية " (الصفواي، 2005 : 57) . كما تسهم القوائم المالية المحدثة بأثر الأحداث اللاحقة بمساعدة الإدارة باتخاذ القرارات المهمة الرشيدة

كالتصفية أو الاستمرار بمزاولة النشاط ، تحديد نسب توزيع الارباح بشكل سليم ، حماية موارد الشركة عن طريق احتساب مقدار الضريبة والضمان بشكل صحيح ، تحصل الادارة على فرصة كسب رضا المساهمين ومنحهم والمستخدمين الاخرين للتقارير المالية فرصة اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

بعد ان تم توضيح الجانب النظري الذي تضمن اهمية اللاحقات وأثرها على القرارات الاقتصادية وكيفية الإفصاح عنها لما له اثر على مصداقية التقارير المالية سيتم في الجانب العملي بيان أثر عدم الإفصاح عن اللاحقات وما سببه من آثار اقتصادية مهمة في عينه البحث .

المبحث الثالث : الجانب العملي

سيتم بيان أثر عدم الإفصاح عن اللاحقات في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية .

أولاً : نبذة عن الشركة

شركة عامة مقرها الوزيرية / بغداد لها فروع في أغلب محافظات القطر . تأسست عام 1976 بشهادة التأسيس 4435 وبراسمال قدره (500) مليون دينار ، وتم زيادة راسمال الشركة لاكثر من مرة اخرها عام 2008 اصبح راسمال الشركة (2) مليار دينار . حققت الشركة في عام 2002 صافي ربح قابل للتوزيع مقداره (44853654285) اربعة واربعون مليار وثمانمائة وثلاثة وخمسون مليون وستمائة واربعة وخمسون الف ومائتان وخمسة وثمانون دينار نتيجة مزاولة نشاطها وتعرضت الشركة لاضرار جسيمة خلال أحداث بداية عام 2003 في مقرها الرئيسي وفروعها بالمحافظات .

ثانياً: موقف الإدارة من اللاحقات لتاريخ ميزانية 2002

بتاريخ 1/ 2/ 2003 انجزت الشركة حساباتها الختامية لعام 2002 وقدمت الى مراقب الحسابات لتدقيقها وابداء الراي حولها ، في 15/3/2003 أصدرت التقارير المالية لعام 2002 بشكل رسمي على الرغم من بدء العمليات العسكرية بتاريخ 17/3/2003 ، الا انه في 23/3/2003 صدرت الموافقة الرسمية على توزيع صافي الارباح بموجب تعليمات قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل ، وتم توزيع صافي الارباح وكما يلي :-

- أ- 5% من صافي الربح مقداره (2242682714) دينار يمثل احتياطي بحث وتطوير .
- ب- 1% من صافي الربح مقداره (448536543) دينار يمثل احتياطي خدمات اجتماعية .

ج- 4% من صافي الربح مقداره (1794146171) دينار يمثل احتياطات 1 * حسب التعليمات المركزية.

د- 15% من صافي الربح مقداره (6728048143) دينار يمثل حصة وزارة الزراعة .

هـ- 45% من صافي الربح مقداره (20184144428) دينار يمثل حصة وزارة المالية .

و- 30% من صافي الربح المتحقق مقداره (13456096286) دينار يمثل حصة المنتسبين من الارياح استقطع منها حصة كل من نقابة المهندسين الزراعيين وهيئة الجمعيات الفلاحية كما ترتب بذمة الشركة مستحقات لجهات اخرى منها :-

• الهيئة العامة للضرائب بمبلغ مقداره (32732750) دينار.

• الضمان الاجتماعي (9550330) دينار.

• المستقطع من حصة المنتسبين بمبلغ (983420) دينار نقابة المهندسين الزراعيين

ومبلغ (370420) دينار لهيئة الجمعيات الفلاحية .

ومن خلال السجلات المالية تبين في 2003/3/29 تم تسديد نصف مستحقات الجهات التالية

وكما يلي :-

تم تسديد مبلغ (3364024072) دينار الى وزارة الزراعة ومبلغ (10092072214) دينار الى

وزارة المالية وصرف مبلغ (6727371403)¹ مليون دينار لمنتسبي الشركة هكذا انتهت

الحسابات الختامية لعام 2002 ولكن بتاريخ (9، 10، 11/4 / 2003 تعرضت الشركة (مقرها

الرئيسي وفروعها) الى خسائر جسيمة نتيجة تدمير المباني وفتح ابواب الشركة بقوة السلاح

وسرقة الموجودات وتلف الوثائق والسجلات وتوقف نشاط الشركة . خلال شهر تموز /2003 تم

تشكيل لجنة لحصر وتقييم الاضرار وتم اعداد كشف بالقيمة الدفترية للاضرار وبلغت

(37862730640) دينار كما بلغت قيمتها الاستبدالية (40684969280) . كما تم اعلام مراقب

الحسابات بذلك بموجب الكتاب المرقم ح/ 71012 في 2003/7/30 ، وبتاريخ 2003/8/13 أتفقت

الادارة ومراقب الحسابات أثبات المعالجات القيدية المتعلقة بالاضرار في سجلات الشركة لعام 2003

نتيجة لصدور القوائم للسنة المنتهية في 2002/12/31 وعليه لم ترد اية اشارة أو افصاح عن

الاحداث اللاحقة لتاريخ ميزانية 2003/12/31 في سجلات الشركة

¹ لم تتوصل الباحثة الى ماهية هذه الاحتياطات.

1- وتم اثبات القيود التالية في سجلات الشركة لعام 2003 وكما يلي :

أ- قيد أضرار السلف والنقدية

980363440	من ح/ فروقات نقدية ومخزنية 1665
16653 / 1	ح/ فروقات نقدية ومخزنية لظروف غير طبيعية
963896590	ح/ فروقات نقدية 16653/11
16466 850	ح/ فروقات السلف 16653 / 12
	الى مذكورين *1
963896 590	ح/ نقدية بالصندوق 181
16466 850	ح/ سلف مستديمة 182

ب- قيد أضرار الموجودات الثابتة

	من مذكورين
8485319220	ح/ فروقات نقدية ومخزنية 1665
16653	ح/ فروقات نقدية ومخزنية لظروف غير طبيعية
16653 / 3	ح/ فروقات الموجودات الثابتة
9586432820	ح/ احتياطي استبدال الموجودات الثابتة 221
1898942380	ح/ مخصص الاندثار المتراكم 231
19970694420	الى ح/ الموجودات الثابتة 11

يتحلل الحساب حسب انواع الموجودات من الاضرار²

ج- قيد أضرار المخزون ويمثل 75% تقريبا من قيمة الاضرار الكلية :

28397047980	من ح/ فروقات نقدية ومخزنية 1665
16653	فروقات نقدية ومخزنية لظروف غير طبيعية

² 4456096286 = 2 × 67273714031353480 حصة المنتسبين

16653 / 2

الموجودات المخزنية

28397047980 الى د/ المخزون 13

يتحلل حسب نوع المخزون المختص *3

2 - أضرار في عام 2004

نتيجة أحداث الحرب وعدم استطاعة الشركة أثبات مستحققاتها في حساب المدينون وخاصة

لدى الجهات المنحلة بقرار بريمر أو المدمرة نتيجة الاحداث تم تنظيم القيد التالي :-

16653 1638404896 من د / فروقات نقدية ومخزنية لظروف غير طبيعية

د / فروقات المدينون 16653/4

الى مذكورين

584844915 د / مدينو قطاع اشتراكي / منحل 1611/ 1

213839050 د / مدينو قطاع اشتراكي / مدمر 1611 / 2

839720931 د / مدينو قطاع مختلط (تعاوني) 1613

ثالثا - موقف مراقب الحسابات من الاحاث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية :

يتولى ديوان الرقابة المالية مسؤولية تدقيق حسابات الشركة ، أصدار مراقب الحسابات تقريره

حول البيانات المالية لسنة 2002 بتاريخ 2003 /3/15 وتضمن التقرير بعض الملاحظات

والتحفظات عن فقرات القوائم المالية .

- *1 تم تغريم (24) مليون دينار تقريباً امناء الصناديق واعضاء لجنة المشتريات بعد اجراء التحقيقات اللازمة حول الموضوع ، استناداً للمقابلة الشخصية مع المدير المالي لشركة
- *2 تضمن القيد كشوفات باسماء والتفاصيل بالاعداد والقيم الدفترية والسوقية.

• 3* تضمن القيد كشوفات بالاسماء والتفاصيل بالاعداد والقيم الدفترية والسوقية حسب كل مخزن على مستوى موقعها الجغرافي لمحافظات القطر

أصدر مراقب الحسابات في 20 / 8 / 2003 ملحق بتقريره السابق أشار فيه الى تعرض الشركة الى أضرار نتيجة القصف المباشر واعمال التخريب (السلب والنهب) واعتمد مراقب الحسابات قيمة الاضرار التي حصرتها وقدرتها للجنة الفنية في الشركة وبلغت قيمتها الدفترية ب (37862730640) دينار ، وقدرت قيمتها الاستبدالية بمبلغ (40684969280) دينار . كما وأشار مراقب الحسابات في تقريره الملحق (على الادارة اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن تلك الاضرار...وتوثيق ما حدث لاموال الشركة بعد اعداد ميزانيتها العمومية الختامية لسنة 2002 ، وإعادة النظر في توزيع الارباح ، كما واعتقد ان تثبيت التسويات القيدية اللازمة على حسابات 2003 سيكون كافياً لظهار الاثار المالية لما حدث على حسابات الشركة ، وعلى ضوء قرار الادارة العليا للشركة بأسلوب مواجهتها) وهذا يؤكد طلب ديوان الرقابة المالية في حينه من مراقبي الحسابات بأضافة تحفظ الى تقرير مراقب الحسابات بعنوان الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

رابعاً: الاثار الاقتصادية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

نتيجة لتسرع ادارة الشركة بأصدار قوائمها المالية لعام 2002 وعدم التأني لظهار الوضع المالي السليم للشركة في ظل ظروف عدم التأكد التي مر بها البلد في الربع الاخير من عام 2002 وحتى وقوع الحرب ، ومع ذلك صدرت الموافقة على توزيع الارباح المتحققة في ظل ظروف الحرب .

الادارة اغفلت القاعدة المحاسبية العراقية رقم (9) من جانبين : -

1- عند اعداد القوائم المالية لم تلتزم بالفقرة (7) من القاعدة اعلاه والتي تنص على " لا بد من قيام الادارة بتقدير نتائج الاحتمالات الطارئة والاثار المترتبة عليها في ضوء المعلومات المتوفرة لغاية التاريخ المعتمد للمصادقة واصدار البيانات المالية بالاضافة لمراجعة الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية مع الاخذ بنظر الاعتبار الخبرة الخاصة بمثل هذه العمليات " ، فأحتمل الحرب موجود ومع ذلك لم تقوم الادارة بتقدير حجم الاضرار المحتملة التي ستصيب الشركة ورصد مخصص لاحتمالات الطارئة في التقارير المالية لعام 2002 .

2- لم تقوم الادارة بتعديل بياناتها الصادرة بعد أن اصبحت لا تعبر عن حقيقة الوضع المالي للشركة وقد اشارت الفقرة (9) من القاعدة المحاسبية اعلاه بوجود اظهار الخسائر الطارئة كأعباء في كشف الدخل اذا توفر الشرطين التاليين:-

أ. ان الاحداث ستؤدي الى نقص في الموجودات أو زيادة في المطلوبات .
ب- إمكانية تقدير قيم الخسائر بشكل تقريبي .

والاحداث اللاحقة لميزانية 2002 ادت الى نقص كبير جداً في موجودات الشركة ، هذه الفقرات ترشد الادارة بضرورة تعديل بياناتها المالية الصادرة بضوء الاحداث اللاحقة لميزانية 2002 ، ولكن ما حدث فعلاً لم يتم الاشارة الى هذه الاحداث وتمت المصادقة على التقارير المالية وصدور قرار توزيع الارباح خلال فترة العمليات العسكرية ، وعليه كان من الافضل للادارة التآني في قرار التوزيع والانتظار لفترة معينة ، قد تصل لانتهاه العمليات العسكرية ، كما أن حدوث الخسائر الفعلية يوجب على الادارة اصدار تقرير ملحق بالتقارير المالية لعام 2002 كفقرة احداث لاحقة نتيجة لنقص الموجودات يتم فيها احتساب قيم الاضرار تاريخياً وليس الاكتفاء بتبليغ مراقب الحسابات ومن ثم الاتفاق معه بتثبيت الاضرار في حسابات 2003 .

ان عدم الاكتراث بأهمية اظهار الاحداث اللاحقة نتج عنه قوائم مالية مظلمة أظهرت ان الشركة حققت ارباح بمقدار 40684969280 على الشركة وهذا رتب خسائر مادية عالية فوق خسائر العمليات العسكرية وكما يلي :-

أ- الشركة وزعت الارباح المعلنة في التقارير المالية لعام 2002 بمبلغ (44853654285) دينار، والخسائر التي تم احتسابها والتي وقعت ضمن فترة الاحداث اللاحقة بمبلغ (37862730640) دينار لذا فان الشركة وزعت ارباح وهمية نتيجة :-

$44853654285 - 37862730640 = 6990923640$ ديناراً الارباح الفعلية الواجبة التوزيع وهذا يعني تأكل في راس المال.

ب- نتيجة توزيع الارباح الوهمية ترتب بذمة الشركة مستحقات واجبة التسديد لجهات عديدة وكما يلي:

1- الحصاص المتبقية (النصف الثاني) لكل من :-

- وزارة المالية بمبلغ 10092072214 دينار

- وزارة الزراعة بمبلغ 3364024072 دينار.

- حصة منتسبي الشركة بمبلغ 6727371403 دينار .

2- هناك مستحقات لم تسدد في حينها لكل من :

- حصة الهيئة العامة للضرائب بمبلغ 32732750 دينار.

- حصة الضمان الاجتماعي بمبلغ 9550330 دينار

- المستقطع من حصة المنتسبين بمبلغ كما يلي : -

875420 دينار الى نقابة المهندسين الزراعيين.

478420 دينار الى هيئة الجمعيات الفلاحية.

3- نتيجة الخسائر التي تحققت في الشركة ضمن الحسابات الختامية لعام 2003 لم تستطع الشركة تسديد هذه المستحقات هذا من جانب من جانب اخر حصلت الكثير من الشركات على منح مالية من وزارة المالية على د / منح الخزينة 4821 لمساعدتها في صرف الرواتب ولكن الشركة لم تحصل على هذه المساعدة بسبب اعتذار الوزارة المرقم - 58 / 22308 في 3 / 7 / 2003 والمتضمن ان الشركة اعلنت وضع مالي جيد وتوزيعات للارباح وتمت المصادقة على هذه التوزيعات ضمن اجتماع الهيئة العليا لاقرار الحسابات الختامية لعام 2002 بتاريخ 22 / 7 / 2003 وعليه سجلت الوزارة سلفة بذمة الشركة بمبلغ 1 502635440 * دينار وليس على د / منح الخزينة ، 4821.

4- في 8 / 6 / 2004 وجهت وزارة المالية غلق قيد اضرار حساب المدينون ، كما ظهر في الفقرة ثانياً من تسجيل الاضرار وتسجيله سلفه بذمة وزارة المالية لتسدها للشركات ، لكن بالنسبة للشركة قيد الدراسة تم اجراء مقاصة ما بين السلفة المترتبة بذمتها في الفقرة (3) اعلاه وبالقيد رقم (143) في 3 / 7 / 2004.

1638404896 من د/ دائنوقطاع اشتراكي (وزارة المالية)

1638404896 الى د/ فروقات نقدية ومخزنية لظروف غير طبيعية 16653

فروقات المدينون 4 / 16653

1 * المبلغ لصرف رواتب المنتسبين وتسمية اعمال الشركة للبدء من جديد بعد توقف طويل بدأ من العمليات العسكرية 17 / 3 - 8 / 7 / 2003

5- نتيجة المطالبات الكثيرة من الجهات التي ترتب لها مبالغ بذمة الشركة كما بينت الشركة تم الاتفاق مع هذه الجهات على تسديد المبالغ المترتبة بذمتها على شكل أقساط متساوية لمدة (4) سنوات واعتباراً من 1 / 1 / 2005 - 12 / 13 / 2008 وفعلاً تم التسديد لهذه الجهات في السنوات 2005 ، 2006 ، 2007 ، اما تسديد عام 2008 سيتم في حينه .

6- نتيجة الوضع المالي السيء والتآكل الكبير في رأس المال حاولت الشركة اتخاذ مجموعة من الإجراءات :

أ- غلق الاحتياطات بالخسائر المتحققة.

ب- زيادة رأس المال وكما يلي : في عام 2005 زادت رأس المال الى مليار ومائة مليون دينار ثم اتخذت قرار زيادة رأس المال الى (2) مليار دينار في بداية عام 2008.

نلاحظ من خلال ما سبق ما ترتب على الشركة أضرار جسيمة وأثار اقتصادية نتيجة عن عدم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لميزانية 2002 وامتداد هذه الاثار لسنوات عديدة لم تستطيع الشركة تجاوزها الا بزيادة رأس المال لاكثر من مرة وهذا ينفي فرضية البحث ويؤكد بوجود أثار اقتصادية مهمة نتيجة عدم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات:

أ- على الرغم من وجود قاعدة محاسبية عراقية لمعالجة الاحداث اللاحقة الا ان الالتزام بها غير موجود .

ب- ان المعلومات المحاسبية الناتجة عن قوائم مالية معدة وفق متطلبات معيار الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية تتميز بدرجة عالية من الملائمة والموضوعية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم على اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ج - عدم تعديل بيانات التقارير المالية بأثر الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية يعرض الشركة الى مجموعة من الالتزامات والخسائر منها دفع ضرائب عن ارباح وهمية ، توزيع ارباح وهمية مما يتسبب تآكل في رأس مال الشركة .

د. لاحظت الباحثة من خلال البحث الميداني الادارة تجهل أهمية وخطورة اغفال أثر الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية على سلامة القوائم المالية .

هـ- نتيجة الاظهار الخاطيء للبيانات المالية وزعت الشركة ارباح وهمية وتحملت اعباء والتزامات بالاضافة لخسائر اضرار الحرب.

2- التوصيات :

عند وجود احداث مادية لتاريخ الميزانية العمومية يجب:

- وضع مخصص للاحتتمالات الطارئة وعدم ترك الامر بحجة صعوبة التقدير .
- عند تعديل القوائم المالية يجب اعداد قوائم مالية ملحقه بالتقارير المالية تكون معدلة بالكلف الجارية لقيم الخسائر
- لتظهر مادية ما حدث فعلاً وتأثيره على الوضع المالي للشركة .
- ضرورة تأني الادارة العليا في قرار توزيع الارباح عندما تكون الظروف التي تعيشها الشركة غير طبيعية .

المصادر

- 1- قانون الشركات العامة رقم (22) المعدل لسنة 1997.
- 2- ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، القاعدة المحاسبية رقم (9) ، الاحتمالات الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ، بغداد 1997 .
- 3- لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي العاشر المعدل لسنة 1999 الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية ، 2001
- 4- حنان ، د.رضوان حلوة ، النموذج المحاسبي المعاصر، الطبعة الاولى ، ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 .
- 5- مطر، د. محمد عطية / الحياي ، د. وليد ناجي / الراوي ، د. حكمت احمد ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، الطبعة الاولى ، دار حنين ، عمان ، 1997.

- 6 - الشمري ، حيدر علوان كاظم ، دراسة الابلاغ المالي الحكومي المركزي والادارات المحلية ، نموذج مقترح باستخدام مدخل القرار ، اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، غير منشورة ، 2003 .
- 7- الصفاوي، صهباء عبد القادر ، الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها في قرارات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية غير منشورة 2005.
- 8- شرويد، ريتشارد / كلارك ، مارتل/ كاشي، جاك ، "تظيرة المحاسبة؛ " تعريب كاجيمي ، خالد علي احمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، 2006 .
- 9- محمود ، بكر ابراهيم " الأفصاح الاعلامي واثره على وظيفة القياسي المحاسبي في العراق " مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 71 لسنة 2008 .
- 10- عيسى ، سيروان كريم ، " ملامح الاطار المفاهيمي للمحاسبة في البيئة العراقية " اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، غير منشورة 2004 .

References:

- 1- Arens, Alvin, A. Elder, Randal J.: Beasley, Mark s: Auditing and Assurance Services An Integrated Approach, 9th. ed., Pearson Education Inc, New Jersey, U.S.A. 2003.
- 2- Belkaoui, Ahmed Riahi, Accounting Theory, 4th. ed., Thomson Learning, U.S.A.2000.
- 3- Konrath, Larry F."Auditing Arisk Analysis, Approach," 5th. Ed.Sand Thomson Inc. U.S.A., 2002 .